

مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

تغيير العملة .. الاثر الاقتصادي
والمالي

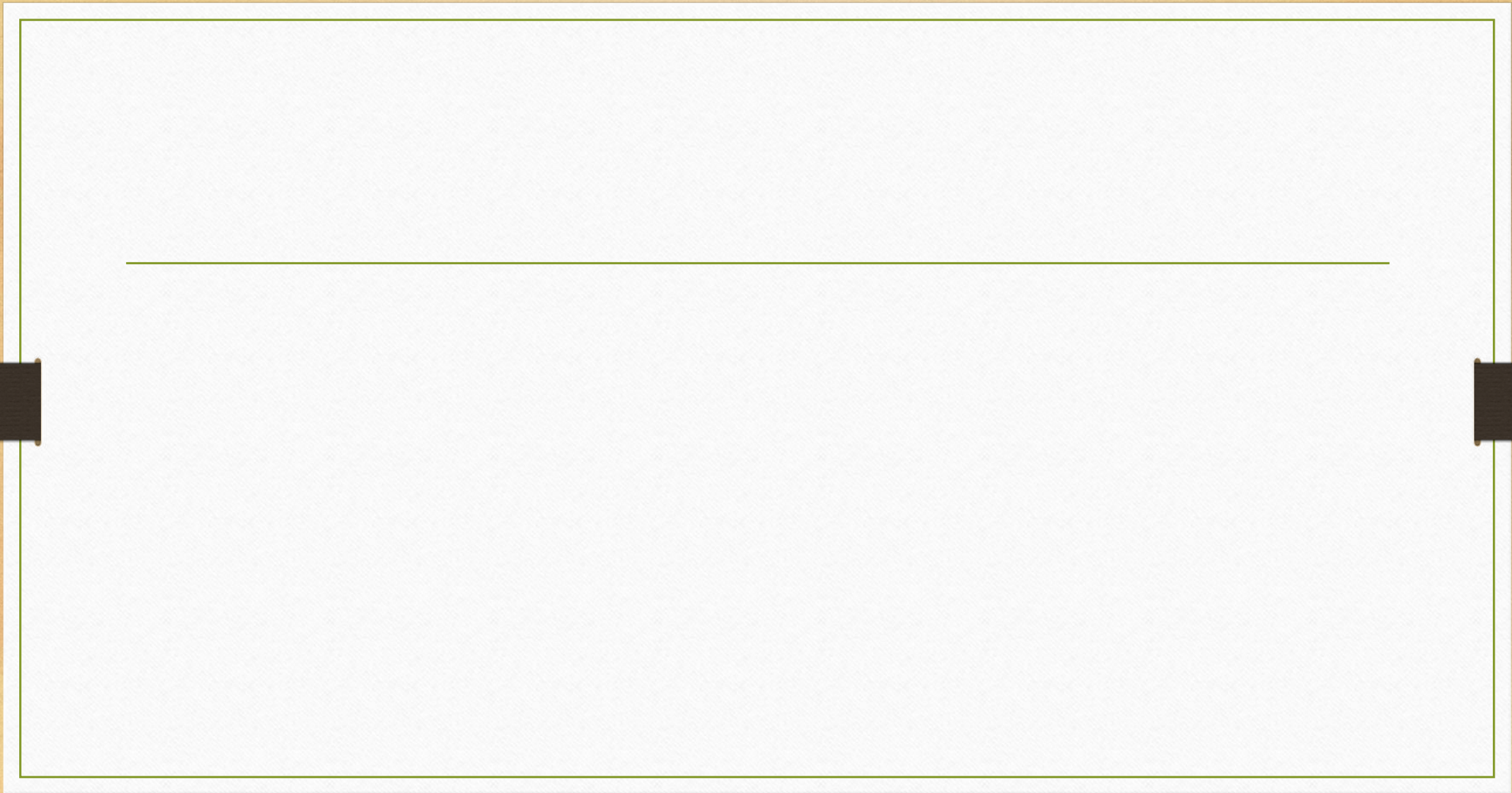
20/1/2025

المقدمة

- تغيير العملة يجب ان يكون عملية شاملة ومتكاملة وبناءا علي رؤية واضحة تتسق مع الرؤي القومية و علي فهم صحيح واقتصادي ومالي وبواسطة مختصين يحددون بدقة الخطط والبرامج والايجابيات والسلبيات والنتائج قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد لكل القطاعات ويتزامن ذلك مع سياسات نقدية ومالية تعزز الشمول المالي ...
- الانتقال الي الحوسبة الكاملة خاصة حوسبة الانظمة المصرفية وتتبع حركة الجنيه السوداني الكترونيا مما يسهم في سحب الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي وايداعها داخله.

تابع المقدمة

- بدأ استبدال العملة في السودان في 10/12/2024 لفئتي ال 1000 و 500 جنية وقد تاخر القرار و نعتقد انه كان من المفترض ان يصدر مباشرة بعد نهب قوات التمرد للبنك المركزي والبنوك التجارية والوزارات والشركات وحتى اموال المواطنين ومن المعروف ان حوالي 90% من النقد كانت خارج النظام المصرفي وكنا نري ان يصدر القرار بان الاوراق النقدية فئتي 1000 ج و 500 جنية غير مبرئة للذمة وبالتالي لا يستطيع النهاية شراء الذهب او الدولار او السيارات او الاراضي او اي سلعة وعليهم التوجه الي البنوك لايداع هذه الاموال في حساباتهم بعد فحصها والتأكد من مصدرها.



مبررات البنك المركزي لتغيير العملة

- حماية العملة الوطنية
- استقرار سعر الصرف
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- معالجة اثار النهب الممنهج للبنك المركزي وفروعه والبنوك التجارية ومطابع العملة والوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والمواطنين والمقيمين
- معالجة مشكلة التزوير

الحد من زيادة السيولة النقدية التي فاقت التضخم.

تعزيز الثقة بالنظام المصرفي

الفوائد الاقتصادية للعملة القوية

- تعزيز القوة الشرائية
- تشجيع الاستثمار الاجنبي
- السيطرة علي التضخم
- دعم القدرة التنافسية للصادرات
- ادارة العجز التجاري
- الاستقرار الاقتصادي
- التخطيط

فائدة تغيير العملة للاقتصاد السوداني

- ضم أنشطة الاقتصاد الخفي الي الاقتصاد الرسمي ويمثل الاقتصاد الخفي في السودان 65% من الاقتصاد السوداني
- اجبار اصحاب الاموال العاملة والمدخرة خارج الجهاز المصرفي الي ايداع اموالهم في المصارف بدلا عن البيوت
 - زيادة الحصيلة الضريبية والزكوية
 - الشمول المالي
 - الغاء الاموال المنهوبة من المصارف والافراد والشركات
- تحديد نسبة النقد المتداول الي الناتج المحلي الاجمالي – هل هناك ارتفاع في النقد المتداول ام العكس

الآثار الاقتصادية والمالية لتغيير العملة-الزراعة

- الأثر علي الزراعة بشقيها الزراعي والنباتي كان سالبا في مجمله حيث ان مناطق الزراعة والرعي في السودان تعمل عبر النقد بنسبة تفوق الـ 70% وقد تلاحظ ان المزارعين في مناطق الزراعة الالية وغير الالية لم يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم تجاه عمال الحصاد الذين رفضوا استلام مستقاتهم عبر التطبيقات البنكية حيث لا يملكون حسابات وفشلت البنوك في الوصول اليهم والمزارعين والرعاة لهم اموال كثيرة ولكنها مكنتزة في البيوت فالبنوك تطارد سكان المدن والموظفين بينما مزارع البصل الذي يملك احد عشرة تريليون جنيهه لا احد يعتم به ولا المزارع الذي يزرع ثلاثون الف فدان في القضارف ولا الراعي الذي يمتلك الف وخمسمائة راس من الضان او البقر او الابل لا احد يطاردهم من البنوك
- الأثر ايضا سالب بسبب انخفاض الطلب علي المنتجات الزراعية بشقيها مما يؤدي الي الكساد ومن ثم خسارة المزارعين والرعاة
- من المفترض ان يكون الأثر ايجابي اذا تم استغلال اموال المودعين والتي كانت مكنتزة وخارج الدورة الاقتصادية لو تم استغلال هذه الودائع في الزراعة... البنيات التحتية وتمويل الزراعة في مراحلها المختلفة

الآثر علي الصناعة

- الأثر الكلي علي الصناعة ايجابي
- سوف تستفيد الصناعة من التمويل البنكي الذي انتعش بسبب عودة الودائع الي المصارف
- أغلب العاملين في القطاع الصناعي لهم حسابات بنكية ويتعاملون حسب التطبيقات البنكية
 - شراء مدخلات الإنتاج يتم غالبا عبر التطبيقات البنكية
- يمكن للمصارف استغلال هذه الودائع لاستيراد عشرة الاف مصنع صغير من الصين والهند ومصر وتمليكها الي الاسر المنتجة
- يؤدي ذلك الي تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية واستغلال الموارد المحلية واحلال الواردات.

الآثر علي الخدمات

- الآثر في مجمله ايجابي في القطاع الخدمي
- يمكن البنك المركزي من اعمال سياسته النقدية بسهولة ويسر كما يمكنه من معرفة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد السوداني وبالتالي يستطيع التخطيط والتنفيذ بدقة ويستطيع البنك المركزي توجيه الودائع الي القطاعات المنتجة في الزراعة والصناعة وغيرها
- الآثر علي القطاع المصرفي ايجابي
- فسوف يؤدي تغيير العملة الي زيادة ودائع البنوك التجارية مما يمكنها من الاستثمار واقراض عملائها .
- يمكن البنك المركزي والبنوك التجارية من تنفيذ حوسبة الانظمة وزيادة عدد المودعين

التجارة

- يؤثر تغيير العملة علي التجارة الداخلية والخارجية
- فمن ناحية فهو يؤدي الي تسهيل وسرعة التبادل التجاري عبر التطبيقات البنكية
- كذلك يوفر القروض للقطاع التجاري وينعشها
- ومن ناحية اخري فهو يحد من حرية التجارة النقدية ويقلل من التبادل التجاري
- من الايجابيات يمنع تغيير العملة التضارب في العملات والعقارات وغيرها
- ايضا يقلل التجاؤة في السلع الكمالية وغير الضرورية
- يمكن الدولة من توجيه الاموال الي الاقاليم التي يريد والسلع الضرورية التي يريد
و التي تخدم الاهداف القومية

تابع الآثار الاقتصادية

- يؤثر تغيير العملة علي
 - التمويل
 - السياسة النقدية والمالية
 - الادخار-الاستهلاك -الانتاجالاستثمار-التوفير
 - معدل التضخم
 - سعر الصرف
- البطالة – تفاوت الدخل-الفقر-التوزيع القطاعي -احتياطيات البنوك
- المالية العامة-الايرادات -المصروفات -الضرائب-الجمارك -ميزان المدفوعات..

الحرب خفضت الايرادات بنسبة 80% الي 1.5 تريليون جنيه بينما رفعت الانفاق الي 30 تريليون جنيه مما ادي الي عجز كبير بلغ 28.5 تريليون في 2023 و 52.3 تريليون حتي اكتوبر 2024

الصعوبات والمشاكل التي تواجه تغيير العملة

- ضعف البنية المصرفية وعدم ربط البنوك الكترونيا مما صعب التبادل الالكتروني بين البنوك المختلفة وهذه يفترض خطوة سابقة لتغيير العملة
 - حوالي 20% فقط من الفروع في الولايات المستهدفة
- عدم تطبيق التغيير علي كل البلاد وحصره فقط في بعض الولايات -سبعة ولايات- وتاجيل الاستبدال في 11 ولاية
 - فتح الباب للسوق السوداء
- اضطر البعض في المناطق التي يسيطر عليها التمرد الي استخدام عملات دول الجوار ودولرة الاقتصاد السوداني مثلما حدث في الصومال وزادت نسبة التبادل